

بنك المال الأردني

شركة مساهمة عامة محدودة

محضر اجتماع الهيئة العامة العادي الثالث والعشرون

المنعقد يوم الثلاثاء الموافق 2019/04/30

عملاً بأحكام المادة (169) من قانون الشركات الأردني عقدت الهيئة العامة لشركة بنك المال الأردني المساهمة العامة الاجتماع العادي الثالث والعشرون وذلك في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الموافق 2019/04/30 في مبنى جمعية البنوك، برئاسة معالي السيد باسم السالم رئيس مجلس إدارة البنك وحضور كل من:

عطوفة مراقب عام الشركات	السيد رمزي نزهه
مندوبة البنك المركزي الأردني	الفاضلة نسرين قشوع
مندوبة البنك المركزي الأردني	الفاضلة تسنيم أبو طريوش
مندوب مدقق الحسابات الخارجي (براييس ووتر هاوس كويرز)	السيد حازم صبابا

رحب السيد رئيس مجلس الإدارة باسمه وبالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية بالسادة الحضور وبالسيد عطوفة مراقب عام الشركات، ومندوبي البنك المركزي الأردني، وممثل مدققي الحسابات الخارجي، ثم أعطى الكلمة لعطوفة مراقب عام الشركات للإعلان عن النصاب القانوني للجتماع وقانونية الإجراءات.

تفضل مراقب عام الشركات بإلقاء كلمته التي بدأها بالترحيب بمعالي رئيس المجلس والسادة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والأخوة المساهمين والحضور الكريم، ثم تابع:

لقد قمت وزملائي في دائرة مراقبة الشركات باستعراض التقرير السنوي لبنك المال الأردني عن العام 2018 حيث لاحظنا اهتمام البنك نحو الاستمرار بتمويل قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة والذي سيساعد حتماً في تحقيق التنمية الوطنية ويساهم في حل مشكلتي الفقر والبطالة، كما لاحظنا أن البنك قد حقق نمواً في صافي الدخل وتمكن من تخفيض نسب الديون غير العاملة إضافة إلى معالجته لجزء من الأموال العالقة في العراق حيث ساهمت جميعها وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي تحيط بنا من تحقيق البنك لمجموعة من الإنجازات والنجاحات ساعدت في المحافظة على مكانته بين البنوك المحلية.

شركات المساهمة العامة والخاصة

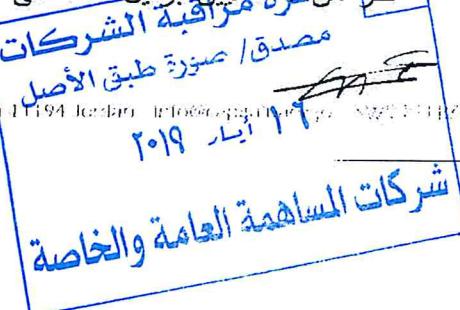
أما بخصوص قانونية اجتماعنا لهذا اليوم، فأود أن أبين أنه يحضر الاجتماع لهذا اليوم (71) مساهمًا، يحملون اصالة ووكلة (167,241,000) من أسهم البنك ويشكلون ما نسبته (83.620%) من رأس المال البنك المكتتب به والمدفوع والبالغ (200,000,000) سهم/دينار، وبحضور (9) من أعضاء مجلس الإدارة البالغ عددهم (13) عضواً، وحضور السادة مدققي حسابات البنك برايس ووتر هاوس كوبرز. وأشار عطوفة مراقب عام الشركات إلى قانونية الجلسة وصحة الإجراءات والمتطلبات القانونية الالزامية لعقد هذا الاجتماع وأنها جميعها تتفق وأحكام القانون، وعليه واستناداً لأحكام المادة (183) من قانون الشركات الأردني يعتبر هذا الاجتماع وكل ما يصدر عنه من قرارات ملزماً للسادة أعضاء الهيئة العامة الحاضرين وغير الحاضرين. وأود أن أشير إلى قانونية وصحة الإجراءات والمتطلبات القانونية الالزامية لعقد هذا الاجتماع، وأنها جميعها تتفق وأحكام القانون. وأنرك الآن المجال لمعالي رئيس مجلس الادارة / رئيس الجلسة للتفضل بتعيين كاتباً للجلسة واختيار مراقبين اثنين لجمع الأصوات وفرزها، والتفضل بالبدء بالاجتماع وفق جدول الأعمال المرسل مع الدعوة متمنياً لكم دوام التوفيق والنجاح في خدمة اقتصاد أردننا العزيز ومليكه المحبوب.

تقدم معالي رئيس مجلس الادارة بالشكر من عطوفة مراقب عام الشركات السيد رمزي نزهه ثم قام بالترحيب بالحضور الكريم وأعلن عن تعيين الأستاذة عروبة فراعين كاتباً للجلسة وكل من المهندس عمر أبو شاح والسيد سعد أبو جابر مراقبين لفرز الأصوات.

ثم تفضل السيد الرئيس بإلقاء كلمته التي تطرق فيها لأبرز التطورات خلال العام 2018 حيث أشار إلى أن الوضع مقبل على مرحلة جديدة إيجابية، وأبرزها فتح السوق العراقي بجميع قطاعاته أمام الأردن. وقد جاءت زيارة جلالة الملك عبد الله الثاني حفظه الله إلى العراق تتويجاً وتاكيداً على استمرارية العلاقات التعاونية وال夥شاركة بين البلدين وقد تم خصت هذه الزيارة الكريمة إلى قيام الحكومة الأردنية بتوقيع اتفاقيات اقتصادية بين البلدين منها ما تم البدء بتنفيذها والآخر قيد التنفيذ.

وقد صاحب هذه التطورات الإيجابية تحسّن الوضع المالي للبنك كونه يملك حوالي 62% من المصرف الأهلي العراقي حيث تشكل العراق بشكل عام فرصة كبيرة للاقتصاد الأردني في جميع المجالات والقطاعات ويجب استغلالها خاصة في ظل العلاقات المتينة بين البلدين.

كما أشار إلى أن طبيعة التبادل التجاري بين الأردن وال伊拉克 أصبح يخضع لمعايير جديدة حيث باتت العلاقة تُبنى على أساس المنافسة والخدمة والمنتج الأفضل الأمر الذي يضع على عاتقنا ضرورة التعاون مع الجانب العراقي من خلال إقامة علاقات استراتيجية في جميع القطاعات. إن العراق يقوم بإنتاج وتصدير أكثر من ^٤ ملايين برميل نفط على أساس سعر 56 دولار للبرميل الواحد في حين ارتفع سعر البرميل



ليصل إلى ما بين 70-72 دولار وهذا يعد مصدر دخل كبير لدولة العراق حيث تجاوزت ميزانية العراق العام الماضي 80 مليار دينار عراقي الأمر الذي يشجع على مزيد من الاستثمار في العراق وهو ما قام به بنك المال الأردني من خلال أعماله واستثماره في المصرف الأهلي العراقي.

أما بخصوص أموال المصرف في فروع البنك المركزي العراقي في إقليم الشمال، فإنه في ظل التحسن الأمني في العراق والقضاء على داعش فقد تمكّن المصرف من استرجاع جزء كبير من أمواله والتي وصلت إلى حوالي 210 مليون دولار حيث تم تحصيل ما يقارب 87 مليون دولار، وقد تعهد البنك المركزي العراقي على دفع المبلغ المتبقى والبالغ حوالي 50 مليون دولار على دفعات شهرية، وقد أشاد الرئيس بالجهود التي بذلها محافظ البنك المركزي الأردني معالي الدكتور زياد فريز الذي كان له الفضل في استرداد حقوق المصرف والبنك. ومنذ بداية العام 2019 تم دفع ثلاثة دفعات ويتناول الدفعة الرابعة خلال الأيام القليلة القادمة، وهناك تفاؤل بإمكانية تحرير كامل المبلغ خلال الفترة التي تم الالتزام بها من قبل البنك المركزي العراقي.

كما أبدى الرئيس إلى وجود اهتمام متزايد من جانب البنك المركزي الأردني في السوق العراقي وذلك من خلال تشجيع الشركات والمؤسسات الأردنية للدخول في السوق العراقي في جميع القطاعات، وقد أتّم وضع مجموعة من التعليمات تُمكّن مختلف القطاعات المحلية للدخول إلى السوق العراقية.

لقد كان بنك المال الأردني سباقاً في الدخول للسوق العراقي من خلال استثماره في المصرف الأهلي العراقي ومع عودة الأوضاع الأمنية إلى الاستقرار في العراق. فقد تمكّن المصرف بالتوسيع في الاعمال على أسس علمية بالإضافة إلى الجهود التي يقوم بها موظفو المصرف وبنك المال لرفع مستوى الخدمات المصرفية أضف إلى ذلك السمعة الجيدة التي يتمتع بها المصرف والتي تشكل قاعدة متينة لنمو المصرف وتقدمه.

ثم قام معالي الرئيس بتوجيهه تهنئة للشعب والحكومة العراقية على التخلص من داعش وانتشار الأمن والأمان في بلد لديه الإمكانيات الكبيرة لإعادة الإعمار والبناء. كما وجه دعوة لجميع الشركات والبنوك الأردنية لاستغلال هذه الفرصة بالإضافة إلى تقديم يد العون للجانب العراقي لمساعدتهم لإعادة إعمار بلدهم العراق الآمن.

أما على مستوى بنك المال الأردني، فقد أوضح بأنه على الرغم من الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد، إلا أن البنك استطاع تحقيق نتائج مالية جيدة في عام 2018 حيث ارتفع صافي الدخل بعد الضريبة مقارنة مع العام الماضي بنسبة 11% حيث تمكّن من تحقيق حوالي 30.3 مليون دينار أردني

الأمر الذي دفع مجلس الإدارة إلى التوصية بتوزيع أرباح على المساهمين بنسبة 10% بقيمة 20 مليون دينار أردني. كما ارتفع صافي إيرادات الفوائد ليصل إلى 52.2 مليون دينار، وقد انخفضت نسبة القروض غير العاملة من 9.8% في العام 2017 إلى 8.6% في العام 2018.

وقد حقق البنك ارتفاعاً في إجمالي الدخل بنسبة 12% ليصل إلى 22 مليون دينار في الربع الأول من عام 2019، وارتفع صافي الدخل التشغيلي بحوالي 29% ليصل إلى حوالي 11 مليون دينار، فيما حافظ البنك على نسبة 8.6% كنسبة ديون غير عاملة مع توقعات باستمرارية خفض هذه النسبة في نهاية هذا العام، أما نسبة كفاية رأس المال فقد ارتفعت لتصل إلى حدود أعلى من 17% بعد توزيع الأرباح. كما ويركز البنك على قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة فهناك نمواً في هذا القطاع والذي يحد من نسبة البطالة والذي هو من ضمن استراتيجية البنك حيث يسعى إلى زيادة نسبة الإقراض للشركات الصغيرة والمتوسطة.

وأوضح معالي الرئيس بأن الوضع مبشر ومطمئن بجهود موظفي البنك سواء في الأردن أو العراق وبجميع فروعه، كما أشار معاليه إلى نية المصرف بإعادة فتح فرع الموصل ومبشرة العمل فيه في شهر حزيران القادم.

ثم بدأ معالي الرئيس بعرض بنود جدول الأعمال بحسب ما هو مقرر، حيث اقترح معالي الرئيس دمج البندين الثاني والرابع وتمت الموافقة على ذلك.

أولاً: تلاوة وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي الثاني والعشرون الذي عُقد بتاريخ 30/04/2018
تم تلاوة وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي الثاني والعشرون الذي عُقد بتاريخ 30/04/2018 وتمت تلاوة القرارات ولم يتقدم أي مساهم بأي ملاحظات.

ثانياً: مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك لسنة المالية المنتهية في 31/12/2018 والخطة المستقبلية لعام 2019 والمصادقة عليها

تقدم رئيس مجلس الإدارة باقتراح دمج هذا البند مع البند الرابع، وقد أقرت الهيئة العامة ذلك بالإجماع.

ثالثاً: الاستماع إلى تقرير مدققي الحسابات حول البيانات المالية لعام 2018

قام السيد حازم صباباً مندوياً عن السادة برليس ووتر هاوس كوبرز بتلاوة تقرير مدققي الحسابات حول البيانات المالية الموحدة لعام 2018، إذ بين بأن القوائم المالية تُظهر بصورة عادلة عن كافة التواحي الجوهرية المركز المالي لبنك المال الأردني وشركاته التابعة كما في 31 كانون الأول 2018، وأدائها المالي

وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية. وتحتفظ المجموعة بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق من كافة النواحي الجوهرية مع القوائم المالية الموحدة المرفقة، وقد أوصى السادة مدققي الحسابات ووتر هاوس كوبرز بالمصادقة عليها. وقد تمت المصادقة بالإجماع على تقرير مدققي حسابات البنك عن السنة المنتهية في 31/12/2018.

رابعاً: مناقشة الميزانية العامة والحسابات الختامية للبنك للسنة المالية المنتهية في 31/12/2018
 شكر عالي الرئيس السيد مندوب مدققي الحسابات ثم فتح باب النقاش للبندين الثاني والرابع من جدول الأعمال وهما مناقشة الميزانية وتقرير مجلس الإدارة.

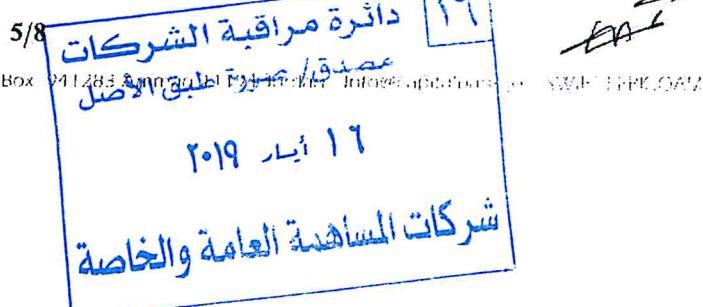
وقد قام مجموعة من المساهمين بطرح مجموعة من التساؤلات والتعليقات المختلفة وكما يلي:
 (1) قام المهندس محمد عزمي زربا بالباركة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين بالإنجازات التي حققها البنك على المستويين الداخلي والخارجي وخاصة استرداد الأموال المجمدة في إقليم كردستان والذي يُرضي طموح المساهمين. إلا أنه أشار إلى وجود بعض تراجع في اداء قطاع الأعمال في إجمالي الدخل من 92 مليون دينار أردني إلى 80 مليون دينار نتيجة انخفاض إيراد العملات وأعرب عن أمله في تحسن ذلك مستقبلاً.

واستفسر عن عدة أمور منها ما يتعلق بالجانب العراقي والمتمثلة بما يلي:

- مدى إمكانية الاستفادة القصوى من تحسن العلاقات سياسياً بين الأردن وال العراق وهل هناك فرصه للاستثمار في إعمار العراق في ظل المنافسة القوية مع كل من الصين وإيران، وعن دور الأردن المتوقع في ذلك.
- جدو توقع المصرف الأهلي العراقي اتفاقية مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC).
- إمكانية زيادة نسبة توزيع الأرباح على المساهمين خاصة في ظل ارتفاع الأرباح المدورة.

أجاب الرئيس على الاستفسارات أعلاه حيث بين ما يلي:

- بالنسبة الى انخفاض إيراد العملات، فقد أشار إلى أن نشاط مزاد العملة الممارس في العراق قد تراجع نتيجة الى تحسن سعر الصرف السوقي الرسمي للدينار العراقي وتقاربه مع السعر الرسمي الصادر عن البنك المركزي العراقي ، علمًا أن هذا الأمر يعد مؤشرًا ايجابياً على تحسن الاقتصاد العراقي ، وبحيث أصبح القطاع البنكي يركز على العمل المصرفي المبني على تعاملات بنكية مرتبطة بزيادة حجم الحالات والاعتمادات، وكما أشار معاليه إلى أن المصرف الأهلي العراقي كان سباقاً لتطبيق المفاهيم والمعاملات البنكية وحسب أفضل الممارسات العالمية، وعلى سبيل



المثال تمكّن المصرف من فتح اعتمادات مستندية بقيمة 20 مليون دولار في الشهر الأول من هذا العام حيث ارتفعت في الشهر الثاني إلى 40 مليون دولار، ثم وصلت في الشهر الثالث إلى حوالي 65 مليون دولار، بالرغم مما يواجهه المصرف من تحدي في محاولة زيادة نسبة مشاركة الشركات التجارية والصناعية العراقية بالتعامل مع القطاع البنكي علماً بأنه يوجد الكثير من التجار حالياً قد توجّهوا للتعامل مع البنوك بدلاً من شركات الصرافة.

- أما بخصوص توقيع اتفاقية مع مؤسسة التمويل الدولية والمصرف الأهلي العراقي فإنه قد تم منح سقف من أجل تمويل المصرف ضمن برنامج المؤسسة لتمويل التجارة الدولية ويُعد المصرف البنك الأول والوحيد في العراق الذي تم إعطاؤه مثل هذا السقف وذلك للعمل على زيادة فتح اعتمادات الأكبر عدد من العملاء والشركات العراقية. كما وأشار إلى أن التوقيع مع مؤسسة التمويل الدولية بحد ذاته له أثر إيجابي حيث قامت المؤسسة بإجراء دراسة ومراجعة لأعمال المصرف الأهلي ككل قبل التوقيع على الاتفاقية مع المصرف، والتي على أثرها تم التوقيع على الاتفاقية مع المصرف وتعود هذه الاتفاقية بمثابة شهادة لبنك المال الأردني والمصرف الأهلي العراقي على المستوى العالمي للخدمات المصرفية التي يقدمها.

- أما فيما يتعلق بدور الأردن في إعمار العراق فهناك رغبة من الجانب العراقي للتعاون مع الأردن ولكن ضمن معايير وأسس محددة مرتبطة بجودة البضائع والتسلیم والسعر المناسب، وهو ما يجب التركيز عليه للدخول إلى السوق العراقي. كما أن فرص الأردن في عملية اعمار العراق كبيرة لوجود علاقات تاريخية بين البلدين ووجود جالية من العراقيين في الأردن والموقع الجغرافي للأردن وقربها من العراق.

- أما بالنسبة للأرباح، فإن وجود أرباح مدورة هو أمر مهم ويدعم البنك ويحسن النسب المطلوبة من البنك المركزي الأردني و تعمل على خلق قاعدة متينة وانطباع جيد أمام البنوك المراسلة.

(2) أعرب المساهم السيد حافظ التميمي عن شكره وتقديره للبنك ولجميع موظفيه ومتمناً للبنك مزيداً من التقدم والنجاح. كما تمنى على مجلس الإدارة بأن يقوم بزيادة نسبة توزيع الأرباح مستقبلاً.

(3) وقدم المساهم السيد أحمد حياصات خالص شكره وتقديره لمجلس الإدارة وجميع موظفي البنك على الجهود التي يبذلونها لرفع مستوى البنك.

4) أما المساهم السيد فؤاد أبو حمدان فقد شكر مجلس الإدارة وكافة العاملين في البنك على النتائج الوعادة في حجم التبرعات الاجتماعية في عام 2018 وطلب العمل على زيادتها في عام 2019. وقد أجاب معالي الرئيس بأن هذا الموضوع يحظى باهتمام من جانب مجلس الإدارة وهناك تعليمات للإدارة التنفيذية بإعطاء أولوية لهذا الجانب، حيث تم تخصيص 380 ألف دينار أردني لمساعدة الجمعيات في عام 2018، كما أن دور البنك في المرحلة الراهنة هو النهوض بالاقتصاد الوطني والتعاون مع الجانب العراقي مما يؤدي إلى التوسيع وإيجاد فرص عمل للشباب.

وهذا اشار عطوفة مراقب عام الشركات الى ضرورة الاهتمام بعنصر الشباب من خلال تخصيص برامج تدريب للشباب الخريجين تمهيداً لانخراطهم في سوق العمل وبذلك يتم المساعدة في معالجة مشكلة البطالة. وقد أوضح الرئيس إلى أن التركيز يمكن في تأهيل الشباب عن طريق توفير فرص التدريب وخلق كفاءات أردنية لرفدهم في سوق العمل سواء في الأردن أو في العراق.

5) استقر المساهم السيد فريد قرمان عن آلية احتساب المزايا والمكافآت في البنك، وحجم الرواتب التي يتلقاها الإدارة التنفيذية مقارنة مع البنوك الأخرى أكد الرئيس بأن المزايا والمكافآت يتم احتسابها بناء على أسس علمية وحسب السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة، حيث يؤمن مجلس الإدارة أن الموظف وخاصة ذو الكفاءة يشكل ثروة حقيقة للبنك.

وحيث أنه لم يبق هنالك أي استفسارات أخرى للمساهمين فقد قررت الهيئة العامة ما يلي:

1. المصادقة بالإجماع على تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31 والخطة المستقبلية للبنك لعام 2019.

2. المصادقة بالإجماع على الميزانية العامة والحسابات الختامية للبنك عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31.

3. وفيما يتعلق بمقترن توزيع الأرباح فقد قررت الهيئة العامة المصادقة بالإجماع على اقتراح مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية على المساهمين من الأرباح المدورة بنسبة 10% من رأس المال البنك بما مجموعه (20,000,000) عشرون مليون دينار أردني.

خامساً: تلاوة تقرير موجز عن أعمال اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة استناداً للمادة (٦/هـ) من تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لعام 2017.

قررت الهيئة العامة الإعفاء من تلاوة التقرير الموجز عن أعمال اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، حيث تمت الإشارة إلى وروده في التقرير السنوي لعام 2018 في الصفحة رقم (217) منه.

دالرة ١٦
السنوي لعام ٢٠١٨ في الصحف
مصدق / صورة طبق الأصل

٧/٨
٢٠١٩ ١٦

Tel : + 962 6 5100200 Fax : + 962 6 5692062 P.O Box 94 1283 Amman 11194 Jordan www.bankofjordan.com E-mail : info@bankofjordan.com SWIFT : BKJORDAM

شركات المساهمة العامة والخاصة

سادساً: إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة:
قررت الهيئة العامة بالإجماع الموافقة على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2018 وذلك وفقاً لأحكام القانون.

سابعاً: انتخاب مدققي حسابات البنك للسنة المالية 2019 وتحديد أتعابهم:
قام رئيس المجلس بترشيح السادة برايس ووتر هاوس كوبرز PWC كمدقين خارجيين ولم يتم ترشيح غيرهم وقد قررت الهيئة العامة الموافقة على انتخاب السادة برايس ووتر هاوس كوبرز PWC -بالنزيكية -كمدقين خارجيين لحسابات المجموعة للسنة المالية 2019، وتم تقويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

ثامناً: بحث أي أمور أخرى تقترح الهيئة العامة إدراحتها على جدول الأعمال وفق أحكام القانون:
لم تتم إضافة أي أمور أخرى من قبل الهيئة العامة على جدول الأعمال.

وفي ختام الاجتماع تقدم السيد رئيس مجلس الإدارة بخالص شكره وتقديره لعطوفة مراقب عام الشركات والحضور الكريم على حضورهم ولمساهمي البنك على دعمهم المستمر للبنك متمنياً تحقيق المزيد من التقدم والازدهار.

رئيس مجلس الإدارة
باسم خليل السالم

عطوفة مراقب عام الشركات
رمزي نزهه

كاتب الجلسة

عروبة فراعين

8/8

Tel + 962 6 5100200 Fax + 962 6 5692062 P.O.Box: 941283 Amman 11191 Jordan info@arabbank.jo - www.arabbank.jo

دائرة مراقبة الشركات
مصدق / مسيرة طبق الأصل
٢٠١٩ ١٦ أيار

١٧

شركات المساعدة العامة والخاصة